محاضرات

مقرر : تطور وموارد اقتصادية

الفرقة الرابعة – شعبة الاقتصاد (عربى)

د/ عزت قناوى

المحاضرة السابعة

٢٠٢٠-٤-٣٠

تطور النشاط الصناعى

لقد اتسم النشاط الصناعي في مصر قديما بالبدائية في أساليب الإنتاج والاقتصار على بعض الصناعات الاستهلاكية كالغزل والنسيج وعصر الزيوت وكانت الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم وتتم في المنازل احيانا والناتج محدود ويتم تصريفه في السوق المحلي.

- وبحلول فترة حكم محمد على بدأ الإشراف على الصناعات الصغيرة القائمة ومنها صناعة الغزل والنسيج ومعاصر الزيوت وصناعة الحصير وكان الإشراف المذكور في شكل احتكار بمعرفة الوالي حيث يهيمن الوالى على شراء المواد الأولية المستخدمة في الصناعة وبيعها للصناع ثم شراء المنتجات المصنوعة ليتولى بيعها للمستهلكين كل ذلك بشروط احتكارية تضمن حصوله على فائض العملية الإنتاجية بما يحقق أكبر ربح ممكن.

- **كما انشأ محمد علي باشا العديد من الصناعات الجديدة منها الصناعات الصوفية والكتانية والحريرية وصناعات الورق والمنتجات الجلدية والزجاج وبعض الصناعات الغذائية المختلفة.**

- **وقد كانت أهداف محمد علي فى ذلك الحين العمل على إمداد الجيش من معدات ومؤن وتحقيق الاكتفاء الذاتي للاقتصاد المصري ومحاولة ملاحقة التقدم الصناعي الذي بلغته الدول الأوروبية وتصدير فائض المنتجات الصناعية للخارج.**

كما تمكن محمد علي من إقامة العديد من المصانع الكبيرة الحجم واعتمد في تمويل تلك المشروعات على الأرباح التي تراكمت للحكومة نتيجة احتكارها للتجارة والصناعة وكذلك على القروض الإجبارية وحصيلة الضرائب وفروق التحكم في قيمة العملات.

- **وبعد انتهاء عهد تجربة محمد على تعثرت مراحل التصنيع بسبب الحاجة إلى التمويل اللازم والارتباك المالي في ظل حكم الخديوى إسماعيل وضعف الاستثمارات الموجهه للصناعة ولم تكن هناك مؤسسات ادخارية تجمع المدخرات من الأفراد لتوجيهها للنشاط الصناعي بجانب عدم اهتمام الأفراد بالمشروعات الصناعية.**

ومنذ عام ١٩٠٠ وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ استخدمت رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة بعض الصناعات الحديثة منها صناعة السكر وكبس القطن والغزل والنسيج والسجائر والأسمنت ولم يكن ذلك بدافع تدعيم الصناعة الوطنية ولكن تحقيق الأرباح وتحويلها للخارج.

- **وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى برز لأول مرة دور رأس المال الوطني والشعور بضرورة النهوض بالصناعة المحلية والاعتماد على الإنتاج المحلي حيث تم إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ برؤوس أموال مصرية وأقيمت تحت زعامة طلعت حرب مشروعات عديدة في الغزل والنسيج والتعدين وصيد الأسماك والنقل والتأمين وقد لعب النظام المصرفي المصري لأول مرة دوراً هاماً فى تمويل الصناعة الوطنية.**

- **<u>ثم بعد ذلك جاءت مرحلة حماية الصناعة المصرية</u> لأول مرة بفضل صدور التعريفة الجمركية ١٩٣٠ وفرض ضرائب عالية على الواردات المنافسة للإنتاج المحلي وإعفاء مستلزمات الصناعة من ضريبة الواردات كما وفرت التعريفة الجديدة تمويل جيد لسد احتياجات الدولة من الأموال.**

- **وبحلول الحرب العالمية الثانية زادت الحاجة إلى التوسع في التصنيع لسد حاجة الطلب المتزايد للجيوش المتحاربة التي كانت تتواجد في مصر بجانب التصدير إلى بعض الأسواق المجاورة.**

- **حيث انتعش الاقتصاد الصناعى فى مصر خلال فترة الحرب العالمية الثانية وتحققت من خلاله الأرباح الوفيرة وزاد إقبال المستثمرين المصريين والأجانب على تشغيل أموالهم في الصناعة ثم تم إنشاء البنك الصناعي عام ١٩٤٧ لتوفير الائتمان اللازم لتمويل الصناعة.**

- **وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ تم الاهتمام بالقطاع الصناعي بشكل كبير فتم إنشاء مجلس الإنتاج القومي عام ١٩٥٣ وكان من الصناعات الكبيرة التي أقيمت صناعة الحديد والصلب وشركة الأسمدة (كيما) وصناعة عربات السكك الحديدية والكابلات الكهربائية والصناعات التعدينية واستخراج البترول والتنقيب عن الثروات الطبيعية.**
- **وقد شجعت التشريعات المختلفة النشاط الصناعي من خلال الإعفاء الضريبي أو منح التيسيرات لتشجيع تشغيل رأس المال الأجنبي في الصناعة.**

- **وفي يوليو ١٩٦١ قامت الدولة بسلسلة تأميم واسعة تم من خلالها تحويل الجزء الأكبر من الاقتصاد غير الزراعي إلى القطاع العام، وتأميم البنوك الخاصة وشركات التأمين ،٥٠ شركة ملاحية والصناعات الثقيلة والأساسية، وإجبار ٨٣ شركة لبيع ٥٠% من أسهمها للقطاع العام، ومصادرة الأسهم الرئيسية لنحو ١٤٧ شركة متوسطة الحجم.**

- **هذا بجانب تركيز كل الاستثمارات على عملية التصنيع وعلى بناء السد العالي لزيادة الإنتاج الزراعي وكمصدر أساسي للطاقة الصناعية.**
- **وكانت فلسفة الخطة هي التصنيع السريع وإحلال الواردات وتحويل مصر من دولة زراعية إلى دولة صناعية. وهي خطة اعتمدت على تجارب الاتحاد السوفييتي والصين والهند ودول أمريكا اللاتينية.**

- **ومع بداية ١٩٧٤ وهى فترة الانفتاح الاقتصادى توقفت مراحل دعم وتشجيع الصناعة المصرية وتم الاعتماد على الخارج.**
- **وفى عام ١٩٨٥ تم توسيع قاعدة الانفتاح على الخارج بالتوازى مع دعم الصناعة المحلية واستمر الوضع على هذا حتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.**
- **ومنذ عام ٢٠١٤ بدأت مرحلة النهوض والانتقال بمصر الجديدة من خلال التركيز على التنمية والاستثمار فى قطاعات الزراعة والصناعة والبنية الاساسية وقطاعات أخرى متعددة فاقت نتائجها الملموسة خلال فترة زمنية قصيرة حصيلة ثلاثون عاما سابقة.**